

اللغة العربية
أداة اتصال بين الثورة و الجماهير

د.أحسن بومالي
جامعة الجزائر

تعتبر اللغة الوسيلة الرئيسية لتوحيد أفراد المجتمع فهي تقوم بدور هام في تسهيل عملية التواصل بين أفراد المجتمع ، و تبليغ ثقافة هذا الأخير و نقلها من جيل إلى جيل. وتتوقف فعالية الاتصال على ما إذا كانت لغة الاتصال واحدة يفهمها الجميع بحيث تساعد على التبليغ الصحيح للأفكار و المشاعر و المبادئ و الأهداف. و من جهة أخرى فإن اللغة هي الوعاء الأكبر لمعظم الأنشطة الثقافية و الحضارية. و يرى كريتش و زملاؤه (1968) بأن اللغة تعكس شخصية الفرد و ثقافة مجتمعه و أنها تساعد على تعديل الشخصية و الثقافة. كما يتفق معظم المفكرين و الباحثين على أهمية اللغة و دورها في تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة للشعوب، و إذا كان هناك اختلاف في اعتبارها المقوم الأول أو الثاني أو مجرد مقوم هام، فإنهم لا يختلفون في كونها مقوما أساسيا من مقومات الوحدة الوطنية.

يقول فيخته: "إن الذين يتكلمون اللغة الواحدة يرتبط بعضهم ببعض بحكم نوااميس الطبيعة بروابط عديدة فيكونون كلا لا يقبل الانفصام"⁽¹⁾، و يرى هرذر "أن قلب الشعب ينبض في لغته"⁽²⁾. و يرى ساطع الحصري "أن أي شعب من الشعوب لا يفقد حياته وكيانه إلا عندما يفقد لغته، و يصبح من الناطقين بلغة حكاه، عندئذ يكون الشعب قد ذاب وانصهر في بوتقة الفاتحين، و اندمج فيهم اندماجا يفقده كل ما كان له من حياة

خاصة. فالاندماج في حياة الشعوب يعني قبل كل شيء الاندماج في اللغة⁽³⁾.

و إذا كانت اللغة تعكس شخصية الفرد و ثقافة مجتمعه، فإن أي لغة و دارسها يتأثر بما تعلمه منها. و يرى هولاندر (1981) " بأن الاختلافات في الثقافة تحددها اللغة و تحافظ عنها"، كما يرى وروف على أن الاختلاف اللغوي يؤدي إلى الاختلاف في إدراك و تنظيم الواقع. و عليه فإن الفروق الثقافية تكون عائقًا للاتصال، لأنها تعقد محاولات الأفراد لإقامة علاقات مهنية أو اجتماعية أو وظيفية سهلة⁽⁴⁾.

و يبرز دور اللغة كعنصر أساسي في التكوين الوطني للشعوب في حرص الدول الاستعمارية على فرض لغتها على تلك الشعوب التي تستعمرها بهدف قتل لغاتها، و بذلك يسهل عليها ضم هذه الشعوب إلى منطقة نفوذها مثلما فعل الفرنسيون في الجزائر. الذين كان مهمهم الأساسي هو تحطيم القلعة الأولى في كيان الأمة الجزائرية ألا و هي قلعة اللغة العربية، و قد كان هدف المستعمرين من ذلك إضعاف الوحدة الفكرية بين أبناء الوطن الواحد و بالتالي تضعف الشعور بالانتماء إلى الوطن العربي الكبير، فقد أدرك المستعمرون الفرنسيون أن اللغة العربية تكون أظهر و أشمل و أقوى الروابط التي تربط بين المواطنين الجزائريين بل و بين العرب بعضهم بعض، كما أدركوا أنها مقوم أساسي في الحفاظ على وحدتهم.

و لهذا نجد أن أول التعليمات التي صدرت في مطلع الاحتلال الفرنسي للجزائر جاء فيها: " أن أiyالة الجزائر لن تصبح حقيقة - مملكة فرنسية - إلا عندما تصبح لغتنا هناك رسمية، و العمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازة هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدرج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية"⁽⁵⁾.

و قد اتخذ المستعمرون الفرنسيون عدة وسائل لتعميم لغتهم في الجزائر منها: الاستعانة بالمدارس المتوفرة و المعلمين الأوربيين، و استغلال الكنائس، و رجال الدين و تشجيع العائلات الأروبية على التوجه إلى الجزائر، لأنهم كانوا يدركون أن الشعب الذي يتكلم لغة واحدة يكون له قلب واحد و روح مشتركة"⁽⁶⁾.

و لذا يرون أنه لا بد من إضعاف القلب و الروح و تفتيتهما، و بالتالي يمكن استلام الجسد خاليا من النبض و الحيوية.

و حتى يتحقق هدف المستعمرين الفرنسيين بالجزائر كان سعيهم الحثيث و العنيف للقضاء على شخصية الجزائريين المتميزة و هي العروبة و الإسلام، حيث عملوا على فرنسة الجزائر لغويا بإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية. و قد جاء في إحدى التقارير التي وضعت سنة 1847 " أن الجزائر لن تصبح فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا الفرنسية لغة رسمية فيها، و العمل الجبار الذي يتحتم علينا إنجازة هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية اللغة الدارجة بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية، و هذا هو

السبيل لاستمالتهم إلينا و تشبههم بنا، و إدماجهم فينا، و جعلهم فرنسيين... " (7).

شرع المستعمرون الفرنسيون في تحقيق أهدافهم من احتلال الجزائر، فأغلقوا أكثر من ألف مدرسة وطنية، و العمل على إبعاد الجزائريين عن تعليم كتاب الله و تحفيظه في الكتاتيب و تفسيره في الزوايا التي كان الاستعمار يراها خطرا عليه. و حتى يتسنى للمستعمرين تكوين أعوان في خدمتهم و خدمة أهدافهم أنشأوا ثلاث مدارس حكومية بموجب مرسوم مؤرخ في 1850/9/30، شيدت هذه المدارس الثلاث بتلمسان و قسنطينة والمدية في البداية ثم حولت إلى العاصمة سنة 1859 و الهدف منها تكوين مرشحين إلى الوظائف الدينية والقضائية و التعليمية و الإدارية.

كما أسس الاستعمار الفرنسي بموجب المرسوم المؤرخ في 1850/7/14 أربعين مدرسة ابتدائية تحتوي كل واحدة منها في غالب الأحيان قسما واحدا شيدت في فترة دامت 24 سنة تقريبا من 1850 إلى 1873 أي أقل من مدرستين كل سنة، ثم أغلق معظمها إثر حوادث 1871 لأسباب سياسية و انتقاما من الشعب الجزائري النائر ضد الاستعمار. ثم ألغيت نهائيا سنة 1883 و هي السنة التي وضعت فيها قوانين فرنسية تتعلق بإجبارية التعليم العمومي المجاني، حيث بلغ عدد المسجلين الجزائريين في التعليم الابتدائي في نفس السنة 4095 تلميذ بعد احتلال دام أكثر من نصف قرن بسبب معارضة

المعمرين الفرنسيين لكل التدابير التي كانت تظهر اهتماما في نظر بعضهم لفائدة تعليم أبناء الجزائر. فقد كانوا يعارضون حتى فرنستهم كي لا يصبحوا سواسية، يتمتعون بجميع حقوق الجنسية... و قد انتقل العدد من 4095 تلميذا سنة 1883 إلى 12.263 تلميذ سنة 1892 أي في ظرف عشر سنوات تزايد العدد أقل من ألف تلميذ سنويا على مستوى التعليم الابتدائي. بينما كان عدد الأطفال ذكورا و إناثا الذين كانوا في سن الدراسة من 6 إلى 13 سنة 535.389 طفلا إذ أن النسبة المئوية 2 % أي أن طفلين مسجلين من مئة و الباقي في الشوارع، بينما كان المعمرون يملؤون المدارس بأطفال غير مسجلين فيها بمناسبة زيارات وفود برلمانية بهدف إخفاء الحقيقة المرة و مغالطة الرأي العام الفرنسي⁽⁸⁾.

و لم يطرأ أي جديد على وضعية التعليم الابتدائي طوال سنوات عديدة و بقيت نسبة الجزائريين المئوية تتراوح بين 3 % و 4 % من الذين كان لهم حق في الدراسة. أما التعليم الثانوي فكان لا ينتمي إليه إلا أبناء عملاء الاستعمار و المقربون إليهم. و قد بلغ عدد التلاميذ و الطلبة الذين كانوا يدرسون عبر مراحل التعليم سنة 1920 - عندما كان الشعب الجزائري يقدر بستة ملايين نسمة - ففي الابتدائي كان عدد المسجلين يقدر بـ 41240 تلميذا و في الثانوي كان عدد المسجلين يقدر بـ 445 طالبا و في التعليم العالي كان عدد المسجلين يقدر بـ 47 طالبا. و قد بلغت نسبة الأطفال

الجزائريين المسجلين في المدارس الحكومية سنة 1954 حوالي 15 % حيث كان عدد المسجلين 293.117 تلميذا و طالبا. بينما كان عدد الذين كانوا في سن الدراسة وقتذاك 1.990.000 طفل⁽⁹⁾.

و الجدير بالذكر أنه بعد الاحتفال المؤي بمرور قرن على الاحتلال الفرنسي للجزائر المدعوم بسياسة قمعية كانت في منتهى الوحشية تبين لدى المخلصين من أبناء الشعب الجزائري أن تربية النشء تحتاج إلى عناية مستمرة و دعم كامل من قبل الشعب الجزائري كله و أن العلم هو السلاح الأقوى في مكافحة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني بكل أنواعه وأشكاله. و في هذا الصدد قرر علماء جزائريون و نخبة من المثقفين من خريجي جامعات البلدان الشقيقة أن ينشئوا مدارس في الجزائر و ينظموا فيها تعليما عربيا حرا لسد الفراغ و تكوين الأجيال الصاعدة، و العمل على توعيتها حتى يتسنى لها تحرير البلاد من المستعمر الغاشم⁽¹⁰⁾.

انطلاقا من ذلك قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة رائد النهضة الجزائرية الإمام عبد الحميد بن باديس الذي كان يقول: "الله فوق كل أحد و الوطن قبل كل شيء". و حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج فيما بعد قام بإنجاز مدارس عديدة في ظروف صعبة. حيث أنشأت الجمعية بعد تأسيسها في شهر ماي من سنة 1931 أكثر من مائة و خمسين مدرسة ابتدائية

حرة كان يتردد عليها أكثر من خمسين ألف تلميذ من أبناء الشعب الجزائري بنين و بنات يدرسون مبادئ اللغة العربية و الآداب و أصول الدين و تاريخ الجزائر. ثم شيدت الجمعية معهدا ثانويا بمدينة قسنطينة كخطوة أولى للتعليم الثانوي التحق به ألف تلميذ. و قد واصل الشعب الجزائري الغيور على عروبته و إسلامه تقديم المال بسخاء إلى جمعية العلماء من أجل مواصلة تشييد المدارس التي تتكفل بمليونى طفل عربى مسلم فى سن الدراسة عشية أول نوفمبر 1954⁽¹¹⁾.

الثورة تعيد الاعتبار لمقومات الشخصية الوطنية:

فكما سبق أن أشرنا ركزت فرنسا الاستعمارية على تحطيم مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية بهدف تحقيق أغراضها الاستعمارية، فعملت بكل الوسائل على تشويه الدين الإسلامى بواسطة نشر الخرافات و البدع و تشجيع الشعوذة و السحر، و محاربة اللغة العربية، و العمل بقوة للقضاء على الانتماء العربى الإسلامى للجزائر. و لهذا كان رد فعل الثورة التحريرية على هذا الوضع المأساوى سريعا حيث اتخذت منذ انطلاقتها سنة 1954 قرارا شجاعا و أتبعته بخطوات حثيثة و جريئة لإعادة الاعتبار للمقومات الوطنية المستمدة من الدين الإسلامى الحنيف. و هذا من خلال الآتى⁽¹²⁾:

1 - وضع نظام تعليمي شمل القرى و المشاتي و الأماكن المحررة:

و قد اعتمد النظام الثوري المؤسسات التعليمية الموجودة مثل الكتاتيب القرآنية والمساجد و الزوايا التي كانت تحافظ على الشخصية العربية الإسلامية، والمدارس الحرة بالمدن التابعة لجمعية العلماء، و حزب الشعب الجزائري، و التي كان الشعب قد أسسها بعرق جبينه. كما أقام النظام الثوري مدارس خاصة عبر الحدود لتعليم اللاجئين. بالإضافة إلى إرسال بعثات طلابية لمواصلة الدراسة في جامع الزيتونة و الصادقية بتونس، و القرويين بفاس وجامعات سوريا و مصر و بغداد و الكويت و غيرها، بهدف إعداد الإطارات للثورة و لمرحلة ما بعد الاستقلال.

أما البرنامج العام الذي أقره النظام الثوري للتعليم فكان يشتمل على ما يلي:

- قواعد النحو و الصرف.
- المواد الشرعية.
- القرآن الكريم.
- مبادئ التربية الإسلامية.
- الحساب.
- التاريخ و الجغرافيا

كانت الدروس التي تقدمها مدارس الثورة للنشء تركز

بالخصوص على الدروس الدينية التي تحبب الجهاد، و تبعث الحماس الثوري في نفوس التلاميذ. كما كانت تركز على تاريخ الجزائر، الذي كان يبرز من خلاله تلاحم أبناء الشعب الجزائري عبر العصور وتقديمهم عبر سلسلة المقاومة الجزائرية قوافل من الشهداء.

و هناك مجال آخر كان يرباه النظام هو مجال الكشافة الإسلامية الذي كان يغرس في نفوس الأطفال حب الوطن، و يملأ صدورهم كرها و حقدا على الاستعمار الفرنسي الجائر، و يشحذ عزائمهم لمواجهة كل المواقف. كما كان يلزمهم بالانضباط، و خدمة الثورة حتى الشهادة. و كان الهدف من ذلك هو تكوين الشباب الجزائري و إعدادهم للالتحاق بصفوف جبهة و جيش التحرير الوطني. و قد التحق الكثير منه فعلا بصفوف جبهة و جيش التحرير الوطني في فترات مختلفة، بحيث أصبح الشباب مصدرا هاما لتغذية الثورة بعناصر ذات إعداد ثوري عال، وهي عملية تربية هامة تحفز التلميذ على النشاط و الحيوية وتذكي في الشباب روح الوطنية العالية.

2 - **إلزامية التعليم:** كان تعليم القراءة و الكتابة يتم إجباريا في أوساط جيش التحرير الوطني بالخصوص، حيث كان العمل به منتظما حسب الظروف في تشكيل مدارس مختلفة و متقلة. و عزز ذلك الطلبة المتحصلون على قدر من العلم و المعرفة و الملتحقون

بصفوف جبهة و جيش التحرير الوطني. كما كانت تسري نفس العملية على تعليم النشء و محو الأمية في أوساط الجماهير الشعبية و بالأخص في البوادي و الأرياف مع العلم أن الإحصائيات الفرنسية قد أثبتت سنة 1955 أن الأمية بلغت عام 1954 في الجزائر 94 % بين الرجال و 96 % بين النساء. و للإشارة فإن التعليم كان يشمل الجنسين الذكور و الإناث من مختلف الأعمار. و كان الأب الذي يمتنع عن تعليم أبنائه يعاقب أو يغرم، و تعرض للعقوبة العديد من أولياء الأطفال نتيجة رفضهم إلحاق أبنائهم بمدارس الثورة.

3 - تأسيس لجان شعبية لتوظيف المعلمين: أوكل النظام الثوري لهذه اللجان مهمة التنسيق مع مسؤولي القرى و الأحياء. و قد حافظت هذه اللجان على هيئات التدريس السابقة عندما صدر الأمر بحل جميع الهيئات السياسية و إيقاف نشاطاتها على أساس أن التعليم الوطني هو من صميم الثورة، و أن المدارس توحدت جميعها تحت إشراف واحد يتكيف حسب الظروف الحربية. و ساند هذه العملية قادة المناطق بكل ما يملكونه من قوة و نفوذ و رعاية. من ذلك أن قائد المنطقة الثانية يوسف زيغود المعروف ب (سي أحمد) أمد مدرسة التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة (مدرسة بن باديس) سنة 1956 مبلغا ماليا يقدر بخمسة ملايين فرنك قديم من أجل إتمام بنائها، و يعتبر مبلغا كبيرا في تلك الظروف الصعبة. وكانت هذه المدرسة قد أمدت المنطقة الثانية بأفواج من طلبتها و

طالباتها، و بعض معلميها ليحملوا تحت قيادته السلاح في صفوف جنوده.

و من جهتها كانت المنطقة الثالثة بقيادة عميروش على اتصال مستمر باللجنة المسيرة للتعليم بمدينة الجزائر "لجنة التعليم العليا" التي كانت تستمد منها المعلمين الأكفاء للقيام بواجبهم الوطني في صفوف جنودها. و قد أصدر القائد عميروش أمرا بتجنيد المواطنين المؤهلين للتدريس، و وجوب امتثالهم للأمر. و قد كان النظام يمنح مرتبات المعلمين التي كانت تتراوح ما بين خمسة آلاف و خمسة عشر ألف فرنك قديم.

4 - استعمال اللغة العربية في التدريس: فلم يترك النظام الثوري مجالا للتفلسف لأي كان في اختيار لغة التدريس، حيث دعا المواطنين للالتفاف حول النداء الأول لجبهة التحرير الوطني، الذي يوضح بأن الهدف هو إقامة دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية اجتماعية داخل إطار المبادئ الإسلامية. و لذلك فلم يكن مشكل اللغة مطروحا باعتبار أن اللغة العربية مبدأ مسلّم به منذ الفتوحات العربية الإسلامية.

ولكن على الرغم من تمسك النظام بهذا المبدأ المقدس فإن حرية الكتابة كانت موجودة. فالذي لم يكن يتقن لغته الوطنية كان بإمكانه الكتابة باللغة الفرنسية. إلا أن العامل الأخلاقي للثورة، و الغيرة على مقومات الأمة دفعت بالكثير من جنود جيش

التحرير الوطني إلى تعلم اللغة الوطنية و التعبير بها و المراسلة بها. و كان استعمال اللغة الفرنسية عبارة عن وسيلة لمتابعة المعركة كبقية الوسائل الأخرى مثل استعمال البندقية و القبلة و البغال و الحمير و الخيول، بينما كان استعمال اللغة العربية يعد هدفاً أسمى و أشرف من الوسيلة لأنها بمثابة استعادة الشخصية الوطنية، و الأصالة الجزائرية التي قاوم الشعب الجزائري المحتلين من أجل الحفاظ عليها طوال مئات السنين، و هو ما أدى بالثورة إلى أن تستعمل اللغة العربية في المعاملات و الإدارة و التقارير و المراسلات و التخاطب و عدم استعمال اللغة الفرنسية إلا في حالات نادرة⁽¹³⁾.

و قد أدى الأمر بقائد المنطقة الثانية يوسف زيغود إلى منع استعمال اللغة الفرنسية لأنه كان يعتبر أنه لا يوجد فرق بين جنود جيش التحرير الوطني و بين جنود العدو في الميدان الحربي سوى "النطق". و قد تسبب استعمال اللغة الفرنسية في وقوع بعض الحوادث الخطيرة، و خاصة في المعارك الليلية، و في حرب الكمائن نتيجة إطلاق النار على من يتحدثون بها باعتبارهم عساكر فرنسيين، مما دفع القائد يوسف زيغود إلى أن يمنع التخاطب باللغة الفرنسية، و استعمل أسلوباً تأديبياً لكل من ينطق بها من جنود جيش التحرير الوطني، يتمثل في دفع مبلغ 20 سنتيماً عن كل كلمة يتلفظ بها هذا الجندي⁽¹⁴⁾.

و من ثم استطاعت الثورة التحريرية أن تطور الأسلوب

بإثرائه بمفردات ومصطلحات أصبحت تستعمل يوميا على لسان المواطنين، نذكر من بينها الكلمات والتعابير التالية:

المسبل، الفدائي، المجاهد، مسؤول المشتة، مجلس الدوار، الشرطي، الدركي، مسؤول عسكري مسؤول سياسي، ساعي البريد، التموين، الشهيد، الخبيث، الاشتراك، التقارير، الاشتباك، الكمين، المعركة، الهجوم، الحراسة، الفرقة، الوحدة، إلخ.

5 - الامتحانات: كانت الامتحانات تجري بصفة دورية و منظمة، تحت إشراف لجنة تتولى عملية إعداد الأسئلة، و مراقبة سير الامتحانات و إعطائها كل ما تستحقه من عناية. وكان كلما يلاحظ على تلميذ الذكاء و الصحة البدنية يتم تسجيله في قائمة البعثات الطلابية إلى الشرق⁽¹⁵⁾.

و بذلك نجد أن دور الثورة لم يقف في عملية النهضة بالمواطن الجزائري عند حدود الجوانب المادية. و لكنه اهتم و حرص على التوعية و في مقدمتها التربية و التعليم بحيث شجع و أنشأ مدارس في المداشر و القرى و المدن، و تصدى لكارثة الأمية المنتشرة في أوساط الجماهير بحيث لم يكن يتعدى عدد التلاميذ المتدرسين في مطلع الثورة مائتي ألف وتسعة و ستين تلميذا في المدارس الفرنسية، في الوقت الذي كان فيه العدد الرسمي المؤهل للدراسة يصل إلى حدود المليون تلميذ. و قد تمكنت الثورة من تغطية ما لا

يقول عن 86 % من نسبة التلاميذ الذين حرموا من حقهم في التمدريس⁽¹⁶⁾. لأن الثورة كانت تهدف إلى إيجاد إنسان جديد في تفكيره، متحرر من كل العقد⁽¹⁷⁾.

و هكذا، و على الرغم من توقيف و اعتقال السلطات الاستعمارية معلمي معظم المدارس، و الضغط على مشائخ الزوايا و الكتاتيب القرآنية، و اغتيال بعضهم، بحيث لم ينج من قبضتهم سوى من التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني في الوقت المناسب، فإن مدارس الثورة قد استمرت في تلقين العلم و المعرفة لأبناء المواطنين، لأن قادة الثورة لم تكن مسؤولياتهم الكبيرة تشغلهم عن العناية الكاملة بقطاع التعليم الوطني لأنه كان من صميم الثورة⁽¹⁸⁾. و قد أدى الغضب الجماهيري على تلك العمليات القمعية إلى مقاطعة الشعب الجزائري المدارس الاستعمارية كلية ابتداء من الموسم الدراسي 1957⁽¹⁹⁾.

و كان الجانب الآخر الذي أولته الثورة التحريرية كل عنايتها هو سلك العدالة بهدف الحفاظ على مقومات الوحدة الوطنية، المتمثلة في الترابط و الوئام و الأخوة النابعة كلها من الدين الإسلامي الحنيف. و كان النظام الثوري يعتمد في الفصل في القضايا الشرعية على العلماء و الفقهاء من جنود جيش التحرير الوطني و غيرهم من المدنيين التقاة الذين كانوا على دراية بالأمر القضائي، و على قدر كاف أيضا بأحكام الشريعة الإسلامية

باعتبارها المصدر الأول و المرجع الأساسي لكل الأحكام⁽²⁰⁾.
و قد كانت إجراءات المحاكمة بسيطة و تتم أحيانا شفاهية و باللغة العربية، بحيث كانت ردود فعل الجماهير الشعبية على القضاء الثوري المستمد من الشريعة الإسلامية إيجابيا. كما يتضح ذلك من خلال امثال الجماهير الشعبية لتعليمات جبهة التحرير الوطني التي تقضي بمقاطعة الجماهير للمحاكم الاستعمارية، و هو ما حدث بالفعل حيث توقف المواطنون نهائيا على التوجه إلى المحاكم الاستعمارية الجائرة ابتداء من سنة 1956 وأصبحت تلك المحاكم نتيجة ذلك خالية تماما من المواطنين المتخصصين، و لم يبق أمام تلك المحاكم سواء المدنية منها أو العسكرية سوى محاكمة المواطنين الجزائريين من المشبوهين و المناضلين و جنود جيش التحرير الوطني الذين كانوا يقعون في قبضة السلطات الاستعمارية الفرنسية⁽²¹⁾.

و بذلك تكون الشريعة الإسلامية قد ضمنت للثورة وظائف ثلاث⁽²²⁾:

- التكوين النفسي للثوار، فقد كان مناضل الجبهة ملزما بتطبيق أحكام الشريعة السمحاء نتيجة تعلق الشعب بها.
- تدعيم الإيمان و النظام من خلال الجهاد الذي كان عنوانا للثورة.
- تحفيز التفاف الجماهير الشعبية حول جبهة التحرير الوطني حتى

تكون الثورة في مستوى توقيف السير العادي لإدارة الاحتلال. و من جهة أخرى فقد حدد تنظيم سير العدالة منذ الانطلاقة بكل دقة في ظل الوحدة الشعبية التي اتصفت بها الثورة التحريرية بهدف تدعيم التمدن الحضاري للشعب الجزائري، و دفعه للمشاركة بفعالية في الثورة. و يتضح ذلك من خلال تقريب أجهزة العدالة من المتقاضين التي كان الهدف منها تحقيق ثلاث مسائل⁽²³⁾:

- 1 - ضمان العدالة الشعبية.
 - 2 - تشجيع الجماهير الشعبية في القرى و الأرياف للالتحاق بصفوف الثورة.
 - 3 - وضع كل مواطن أمام مسؤولياته تجاه الوطن و الثورة.
- انطلاقا من ذلك كان القاضي الثوري عندما يدرس قضايا المنازعات يراعي في ذلك مصلحة الثورة و يأتي بالحل الذي يرضي المتنازعين باعتماده على الشريعة الإسلامية ومراعاته لبعض العادات و التقاليد. أو من اجتهاداته حين لا يجد سندا قانونيا أو عرفيا. ولذلك كان القضاة يحظون بالاحترام الكامل في أوساط الجماهير و داخل تنظيمات جبهة و جيش التحرير الوطني⁽²⁴⁾ و هذا نتيجة لبساطة الإجراءات القضائية و سرعتها و فعاليتها، و أيضا بسبب مخاطبة المتقاضين باللغة التي يفهمونها ألا و هي اللغة العربية، التي أصبحت بعد استرجاع السيادة الوطنية في صراع

مستمر و عنيف مع ضررتها اللغة الفرنسية التي أصبحت تعرف في
الأوساط السياسية "بغنيمة الحرب".

الهوامش

- 1 - يوسف خليل يوسف، القومية العربية و التربية في تحقيقها، القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر، 1966، ص 75.
- 2 - أبو القاسم سعد الله، منطلقات فكرية، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1976، ص 89.
- 3 - محمد أمين العالم، الثقافة و الثورة، القاهرة: دار الآداب، 1970، ص 38
- 4 - عبد الحفيظ مقدم ((المؤثرات الثقافية على التسيير و التنمية))، الثقافة و التسيير، جامعة الجزائر: الملتقى الدولي من 28 - 30 نوفمبر 1992، ص 27.
- 5 - ساطع الحصري، أبحاث مختارة في القومية العربية، القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر، ص 43.
- 6 - المرجع الأنف الذكر، ص 30.
- 7 - محمد عمارة، الأمة العربية و قضية التوحيد، القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1966، ص 94.
- 8 - - الطاهر زرهوني ((التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال))، مجلة الثقافة، العدد 95، السنة السادسة عشرة، سبتمبر - أكتوبر 1986، ص 250.
- 9 - المرجع الأنف الذكر، ص 251.
- 10- نفس المرجع الأنف الذكر، ص 263.
- 11: - الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص 263.
- 12 - للمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب، أنظر المراجع التالية:
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير الولاية الثالثة))، مرجع سابق، ص 27.
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير الولاية الثانية))، مرجع سابق، ص 40.
- مصطفى هشماوي ((التنظيم العسكري و السياسي للثورة الجزائرية))،

- الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة: مطبعة عمار قريفي، ص 109.
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير الولاية الخامسة))، مرجع سابق، ص 21.
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير الولاية الأولى))، مرجع سابق، ص 76.
- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير القاعدة الشرقية))، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة الطارف: (16 -17 أبريل 1987)، ص 13.
- أحمد حماني ((الثقافة الأصلية في السجون))، أول نوفمبر، الصادرة في الجزائر، في تاريخ فيفري 1975، عدد 9، ص 9.
- 13 -حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير الولاية الثانية))، مرجع سابق، ص 40.
- 14 - لخضر جودي بوالطمين ((اللغة و الثورة))، مجلة أول نوفمبر، الصادرة بالجزائر، في تاريخ 1979، عدد 36، ص 37.
- 15 -حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير الولاية الأولى))، مرجع سابق، ص 76.
- 16 -لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مرجع سابق، ص 67.
- 17 -عبد الله بن طوبال، تدخل في ندوة الإذاعة و التلفزيون، مرجع سابق، ص 246
- 18 - مختار أبو شيببة، حوار حول الثورة، الجزء الأول، الجزائر: منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، 1986، ص 305.
- 19 -أحمد حماني، مرجع سابق، ص 9.
- 20 -حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ((تقرير الولاية الثانية))، مرجع سابق، ص 14.
- 21 - لخضر جودي بوالطمين، "لمحات كما شاهدها و قرأت عنها"، الجزائر: دار

- البعث، 1981، ص 181.
- 22 - سعيد بن عبد الله ((جهاز عدالة جبهة التحرير الوطني))، المجاهد الأسبوعي، الصادرة بالجزائر في تاريخ نوفمبر 1984، عدد 1265، ص 20.
- 23 - المرجع الآنف الذكر، ص 20.
- 24 - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 21.

